

مبادئ اللسانيات النظامية  
بين شروط التأسيس العلمي ومقتضيات التواصل اللغوي

الأستاذ: إبراهيم بشار

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

العربي بن مهدي - أم البواقي

بادئ ذي بدء نرى لزاما علينا شرح بعض المصطلحات الواردة في العنوان:  
فمصطلح اللسانيات النظامية تداوله اللسانيون المعاصرون للتعبير عن مختلف المشاريع والمدارس التي اشتغلت على اللسان بوصفه نظاما تمثله تطبيقيا الجملة بصفتها بنية نحوية تحكمها علاقات نحوية. فهذه اللسانيات وضعت مبادئ تتناسب مع أهدافها "استقلالية المنهج، إقصاء الكلام، اللغة شكل اللغة سلوك، اللغة ملكة، الجملة". لكنها اصطدمت بعد حين من الدهر بأحقية وظائف اللغة وأبرزها التواصل في الوصف ما دام أن اللغة وسيلة يشترك فيها اللسانيون مع غيرهم.

**1- دوسوسير شروط التأسيس قبل كل حديث:**

تهدف اللسانيات إلى دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية بعيدا عن الأحكام المسبقة والمعايير المفترضة، ولما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية ذات طابع تجريدي، صار البحث عن البديل ضرورة منهجية تتطلبها الدراسة الإجرائية ويفرضها المنهج العلمي التطبيقي؛ فكانت الجملة الممثل الشرعي للغة بصفتها جزءا من ذلك النظام العام الذي هو اللغة. ولم تستقر اللسانيات على مفاهيمها ومناهجها، إلا بعد أن قطعت شوطا كبيرا في تنقية البحوث اللغوية مما علق بها من شوائب المنطق والفلسفة والتاريخ، وغيرها من المعارف التي عملت على إخضاع اللغة لمعاييرها ومناهجها، فكانت النتائج سلبية على العلوم اللغوية من حيث الصعوبة في التفسير والمعيارية في التقنين والارتكاز في الاستدلال على التخمين .

فالسانيات شأنها شأن العلوم الأخرى تشكلت من تراكمات معرفية، أسهمت في بلورتها قبل أن تأخذ طريقها إلى الاستقلالية مع العالم السويسري فرديناند دوسوسير (F.De.Saussure)، حيث رسم حدود هذا العلم وبين معالمه من خلال مجموعة من الثنائيات المتقابلة، التي كان لها الأثر البالغ في المدارس اللسانية والمناهج النقدية المختلفة والمتعاقبة.

فدوسوسير حدّد موضوع اللسانيات بأنه دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وهذا إعلان عن قطيعة معرفية بين اللغة وكثير من المعارف والعلوم التي تبنتها وحاولت وصفها وتفسيرها. من هنا كان توظيف اللغة لخدمة نفسها الأساس الذي انبنت عليه جل المدارس اللسانية، وهكذا «ستكف اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشرية الموازية لها، لتصبح تدريجيا متبوعة بها حاملة للريادة المنهجية والأصولية»<sup>(1)</sup>، والمتنبّع تطوّر الأنساق المعرفية الراصد حالة التفاعل في الساحة الثقافية يلحظ مدى تأثير العلوم الأدبية والمناهج النقدية النصّانية منذ الشكلايين الروس إلى التفكيكية بهذا الفتح اللساني، الذي مافتئ يمتد تأثيره إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

إن ما قدّمه دوسوسير (De.Saussure) من آراء على قدر كبير من الأهمية، وكلُّ من جاء بعده مدين له وإن اختلف عنه، غير أن دعوى الاستقلالية عن العلوم الأخرى لا تمثّل سوى حل مبدئي لعلمنة الظاهرة اللغوية سوف يتلاشى تدريجيا؛ لأن اللغة أشكال تعبيرية لمضامين نفسية ومعطيات اجتماعية وخلفيات ثقافية. ولئن أقصى دوسوسير الكلام من دائرة البحث اللساني بحجة أنه يُعرقّل الوصول إلى العلمية، فإن ذلك سيؤثر سلبا على وصف اللغة في حيويتها وأثناء تجليها فعلا تواصليا. كما أن مشروع دوسوسير ظلّ اجتهادا نظريا، يبحث عن ممثّل تطبيقي.

## 2- اللغة شكل لا جوهر:

سعت المدرسة النسقية (المنظوماتية) بزعامة هيلمسليف (Hjemslev) إلى الاستفادة كثيرا من آراء دوسوسير، يتجلى ذلك في تأكيدها على استقلال البحوث اللغوية عن غيرها؛ فالنظرية النسقية «تنتصب (...) داخل اللغة؛ فهي تصدّر منها وإليها، ولا

(1) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، (دط)، أوت 1986 م، ص120.

تخرج عن دائرة اللغة المنظور إليها على أنها حقل مغلق على نفسه وبنية لذاتها»<sup>(2)</sup>. أي إنها تُخرج من اللغة ما يمكن أن يتصل بها من ملابسات اجتماعية وعمليات فيزيولوجية تسهم في تشكيل اللغة وإنتاجها، وتوصيل الرسالة وإفهامها، حتى وإن تعلّق الأمر بمادة اللغة نفسها (الأصوات).

فهيلمسليف وجماعته يؤمنون بكون اللغة صورةً أو شكلاً، لا جوهرًا أو مادة؛ ومعنى هذا أن الوصف العلمي الدقيق ينصبُّ على الشكل أو الصورة ما دام عالم الدلالات أو المعاني مشتركاً بين اللغات، وما دام الاختلاف بينها يكمن في الدوال. لا شك في أن النتيجة التي ترتبت عن هذا المبدأ هي الكف عن دراسة أجزاء اللغة، والاهتمام بدراسة العلاقات القائمة بين تلك الأجزاء المكوّنة للكل الذي ينتمي إليه. وبعبارة أخرى إن أيّ عنصر من عناصر الكل أو النص مهما كان منطوقاً أو مكتوباً، لا يعدو كونه نقطة التقاء أو تقاطع لشبكة من العلاقات، لأن النظام اللغوي نظام شكلي باطني يعبر عن تماسك العلاقات وترابطها داخل ذلك الكل الموحد.<sup>(3)</sup>

**فهيلمسليف (Hjemslev) تحدث عن بنية نسقية أكبر من الجملة هي النص،** محاولاً استثمار ما قدّمه دوسوسير (De.Saussure) من مفاهيم وتطبيقاتها على نص كامل لا على جملة مفردة، متصوراً أن النص شكل ومادة، ولا يهتم اللساني إلا بالشكل بغية الوصول للعلمية.

ومفهوم النص عنده شامل لكل ملفوظ؛ منطوقاً كان أم مكتوباً، طويلاً أم قصيراً، قديماً أم جديداً،<sup>(4)</sup> إذ لا اعتداد بالحجم وإنما الاعتداد بالكفاية في أداء الرسالة. وعلى هذا فإن النص في هذه النظرية هو منطلق الوصف والتحليل وغايتهما؛ فهو المجال الذي يتحقق فيه النظام الصوتي والمعجمي والنحوي، والنص حدثان - في مقابل النظام -

---

(2) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة-الجزائر، (دط)، 2001، ص 65.

(3) ينظر إبراهيم زكريا، مشكلة البنية - سلسلة مشكلات فلسفية، رقم 8، مكتبة مصر، ص 68. نقلاً عن بشير إبرير، "مفهوم النص في اللسانيات الغربية"، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة-الجزائر، 2006-2007، ص 10.

(4) Jean Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, p 482.

مبادئ اللسانيات النظامية بين شروط التأسيس العلمي ومقتضيات التواصل اللغوي أ/ إبراهيم بشار  
ذو بنية نسقية قائمة على التركيب. يُدرّس بعيدا عن سياقه وظروف إنتاجه واستقباله، ما  
دام وحدة أو علامة لغوية كبرى تنتظم بعناصر لغوية، تترابط منطقيا داخل النص وتُدرس  
بدقة علمية رياضية.<sup>(5)</sup>

لقد وقعت المدرسة النسقية في إشكالات كبيرة؛ فاللفظة مفردة تختلف عن  
اللفظة في النص، كما أن إهمال السياق الذي انبثق منه النص وأدى فيه رسالته قتل له؛  
لأن هذا الأخير ليس مجرد بنية نحوية افتراضية يمكن دراستها بمعزل عن ملاساتها  
التواصلية ووظائفها الخارجية. وقبل هذا وذاك بقي التجريد المنطقي والتأويل الفلسفي  
يحول دون وصف فعلي لوقائع اللغة.

### 3- اللغة سلوك متحقق لكن لا للمعنى والمقام؟

من أجل ذلك عكف بلومفيلد (Bloomfield) على تخلص البحوث اللغوية  
من تلك التجريدات والتأويلات، محاولا تقديم معالجة مبنية على الوصف الدقيق للمنجز  
اللغوي، وصف يعتمد على الملاحظة والتصنيف لا على التأويل والاستبطان؛ فاهتم  
بالجانب الفيزيائي من اللغة المتمثل أساسا في الصوت، بغية تحقيق وصف موضوعي  
منضبط<sup>(6)</sup>، ثم ما يكونه الصوت عندما يدخل في علاقات مع أصوات أخرى من وحدات  
صرفية (مورفيمات)، تتألف بدورها لتكوّن تركيبا. ويقوم الوصف البنوي للغة على هذه  
المستويات ولا يتجاوزها، ولا يدخل في جدال مع الدلالة أو المعنى؛ «لأننا إذا أردنا أن  
نحدد معنى من المعاني يجب أن تتوافر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم  
المتكلم، ولكن مدى المعرفة البشرية محدود جدا بالنسبة لهذا الأمر. نحن لا نستطيع أن  
نعرف معنى أحد المباني اللغوية بشكل دقيق (...). ليس لدينا طريقة لتعريف كلمة الحب  
أو الكره (...). ويضيف إليها (...). اختلاف وجهات النظر الخاصة (...). ومن هذه  
الصعوبات تعدد المواقف التي تُستعمل فيها الكلمة المراد بيان معناها، ثم نجد الصعوبة

---

(5) ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية-تأسيس نحو  
النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع-تونس، ط1، 1421هـ-2001م،  
35، 28، 27/1.

(6) ينظر ميلكا إفينش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل  
فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000، ص279.

الخاصة بمزاج المتكلم وحالته النفسية والثقافية (...) وصعوبة استعمال الكلمات في غير  
المواقف التي اعتاد أكثرُ الناس استعمالها فيها».<sup>(7)</sup>

إن هذا النص يُوضِّح جوانب كثيرة من أسباب إبعاد البنويين للدلالة والمعنى في  
التحليل اللغوي؛ فصعوبة ضبط بعض الدلالات اللغوية وارتباط معاني الكلمات بعناصر  
خارجية: (مزاج المتكلم، المواقف الاجتماعية، وجهات النظر، المجاز...)، كان وراء  
توجه المدرسة البنوية إلى الوقائع اللغوية المحسوسة، معتمدة في ذلك على الوصف  
العلمي المبني على الملاحظة والتصنيف.

وهكذا مثلت الجملة المحور الرئيس في أبحاث بلومفيلد (Bloomfield)  
وأتباعه؛ لأنها حقيقة شكلية قبل أن تكون دلالية ووحدة بنوية أكثر منها وحدة تواصلية.  
فبلومفيلد يرى أنها «الشكل اللغوي المستقل، غير متضمن عن طريق أي تركيب نحوي في  
أي شكل لغوي أكبر».<sup>(8)</sup> ينم هذا التعريف على رغبة جادة في الإقرار بأن الجملة هي  
أكبر وحدة نحوية، ولا تدخل في إطار بنية أكبر. وعلى اللساني أن يتوقف عند حدودها  
ولا يتجاوزها كي لا يدخل في وحدات أخرى من نوع مختلف، فيخرج من لسانيات اللغة  
إلى لسانيات الكلام، مما يؤثر سلباً على علمية الوصف ودقة النتائج.<sup>(\*)</sup>

ولما كانت اللغة سلوكاً ظاهراً، تخضع لقوانين السلوكيات الأخرى، وجب الوقوف  
عند بنيتها الصوتية والصرفية والتركيبية؛ فكل بنية قياس. ودراسة اللغة تتمثل في إظهار  
مجموعة العناصر المكونة لتلك البنية التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانية، مما يؤلف  
قياسات تلك اللغة المستعملة، أي إن النحو علم تصنيفي هدفه ضبط الصيغ الأساسية في  
اللغة بحسب تواترها.<sup>(9)</sup> غير أن إخضاع اللغة لمقاييس شكلية صرفة أمر مشوب  
بالمخاطر؛ فدارس اللغة بأشكالها المتنوعة والكلام بتجلياته المتجددة، يلحظ تراكم لا

(7) Bloom Field, Language, New York, 1950, P 139,140.

نقلاً عن كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة  
المصرية، ط3، 1421هـ-2001م، ص242،243.

(8) ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص290.

(\*) لهذا لم يرد مصطلح النص في أعمال بلومفيلد غرضاً كما يقول محمد الشاوش.

أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص36

(9) ينظر عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص144.

مبادئ اللسانيات النظامية بين شروط التأسيس العلمي ومقتضيات التواصل اللغوي أ/ إبراهيم بشار  
يمكن تفسيرها إلا بعناصر آخر، فبعض التراكيب مستقيمة نحويا لكنها غير مقبولة  
دلاليا، وكثير من الجمل لا يمكن فهمها إلا في إطار بنية أكبر، وتأبى جمل أن تؤدي  
وظيفة إلا في مواقف معينة وبتدخل معطيات خارجية. هذا ما استشعره بعض  
اللسانيين فحاولوا إصلاح ما يمكن إصلاحه.

#### 4- هاريس لا للجملة ونعم لمتواليبة الجمل؟

يعد هاريس (Harris) القطب الأول في النظرية التوزيعية، هذه النظرية استقت  
أكثر أفكارها من البنية سواء ما تعلق بالمنطقات اللسانية أم آليات التحليل المنهجية.  
والجديد في عمل هاريس هو توسيع نطاق هذا التحليل ليتجاوز الجملة إلى وحدة أكبر  
ولتكن خطابا، وذلك حين قدم بحثا بعنوان تحليل الخطاب "Analysis discourse"، سعى  
من خلاله إلى تحليل لساني للخطاب، فكان هذا البحث منعرجا حاسما في تاريخ البحث  
اللساني.

لقد نظر هاريس إلى الدراسات اللغوية التي سبقته فوجدها وقعت في  
إشكاليتين: (10)

- الإقتصار على الجملة و عدم تجاوزها في التحليل؛ حيث اكتفى البحث اللساني بدراسة  
الجملة بصفاتها أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي والتحليل اللساني.  
- الفصل التام بين اللغة والثقافة والمجتمع، وهذه قضية غير لسانية جعلت اللغويين  
يهملون العلائق بين اللغة والمجتمع والثقافة، وإن أدركوا أهميتها. وعليه عمل هاريس  
على توسيع نطاق التحليل ليشمل أجزاء الخطاب بأكمله، أما الربط بين اللغة والموقف  
الاجتماعي والمرجعية الثقافية فظل مشروعا مؤجلا، تفرضه رهبة التغيير والخروج من  
نطاق اللغة في التحليل.

لقد حدّد هاريس (Harris) الخطاب بأنه «ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل  
تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية  
التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض» (11). يظهر جليا من تعريف  
هاريس للخطاب عدم خروجه عن الأنموذج القواعدي المطبق على الجملة، وذلك برصد

(10) ينظر سعيد بقطين، تحليل الخطاب الروائي - النص السرد التنبئ، المركز الثقافي

العربي-المغرب، (دط)، (دت)، ص 17.

(11) المرجع السابق، ص 17.

العلاقات بين العناصر اللغوية في إطار بنية الجملة، ولا غرابة في ذلك لأن التوزيعيين يؤمنون بكون اللغة حقيقة بنوية، ودراستها لا ينبغي أن تخرج عن الوصف اللساني المحض. أما الدلالة فتؤخر إلى نهاية التحليل للحكم فقط على استقامة التركيب أو فساده، وبهذا يتشكل تحليل الخطاب لدى هاريس بإسقاط قواعد التوزيع على أجزاء الكلام الواسعة.<sup>(12)</sup> وما أضافه هاريس من حديثه عن الخطاب يتمثل أساسا في الحالات التي قد تحدث للعنصر في الخطاب، كأن يتحول إلى ضمير أو اسم إشارة، ويبقى محافظا على وظيفته، ومع ذلك لم يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعادلة نحويا؛ فالتحديد يريد لنفسه أن يكون نحويا محضا<sup>(13)</sup>، وغدا الخطاب وفق تصور هاريس بنية أكبر من الجملة ولا تخرج عن اللغة بصفقتها نظاما.

على الرغم مما حققه هاريس من نقلة نوعية في تاريخ اللسانيات بتوجيهه الدراسة نحو بنية أكبر هي الخطاب، غير أنه لم يخرج في تحليله للخطاب عمّا أقرته التوزيعية في دراستها للتركيب. ولئن اهتم هاريس بأنماط الاستبدال والإحلال التي تحدث للوحدات اللغوية على سطح النص، فهو لم يتجاوز الإطار الشكلي الصرف.

أما حديثه عن دور الدلالة في الحكم على استقامة التركيب أو فساده فليس من الأهمية الكبيرة؛ لأنه تحدث عن الدلالة اللغوية معزولة عن السياق؛ أي إن هاريس أهمل العلاقات الدلالية التي تحكم بنى الخطاب، والوحدة الموضوعية والمعنى الكلامي، اللتين تتحددان بتدخل عناصر خارجية منها سلطة القارئ ودور السياق.

ويضاف إلى ما سبق خصوصية النصوص التي اشتغل عليها هذا الباحث المتمثلة أساسا في «متون قصيرة وذات طبيعة إخبارية تكثر فيها التوازيات بشكل ملموس، كما أن اختزاله التحليل بحسب المكونات المباشرة يجعل كل جملة تعود إلى بنياتها الأولية (...) وإذا كان كل نص قابلا لأن يرجع إلى هذه البنية الأساس، فإن هذا النمط من الاختزال يصبح بلا أهمية في تحليل الخطاب، لأنه بدل العمل على إبراز البنية الخاصة لجملة نص في تسلسلها، يقف التحليل عند حد تقديمه الخطاب كمتتالية من

---

(12) ينظر محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، ص76،75.

(13) ينظر سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1997م، ص20.

مبادئ اللسانيات النظامية بين شروط التأسيس العلمي ومقتضيات التواصل اللغوي أ/ إبراهيم بشار  
مركبات اسمية وفعلية ذات علاقات معينة<sup>(14)</sup>. وهذا ما يتنافى مع المقاربة الحقيقية  
للنص، فلا يمكن إسقاط خصائص الجملة وقواعدها على الأبنية النصية، لأن  
النص/الخطاب وحدة من نوع مختلف لا يمكن أن يفيد بنحو الجملة.

#### اللغة تقترب إلى البيولوجيا وتتعد عن واقع الاستعمال:

ثم جاء النحو التوليدي التحويلي ردا طبيعيا على البنوية والتوزيعية، إذ لم  
يُقدّم سوى الوصف والتصنيف للمنجز اللغوي المباشر، دون مراعاة المراحل التي  
تسبق إنتاج اللغة والتغيرات التي تجري على التركيب. وقد أرسى دعائم هذا التوجه  
وطوّره اللساني الأمريكي شومسكي (Chomsky)، فقد ثار على المناهج التي سبقته،  
لكونها أهملت دور العقل في إنتاج اللغة وتفسير ظواهرها.

والجدير بالذكر أن أبحاث التوليدية التحويلية في تطور مستمر؛ منذ صدر كتاب  
شومسكي "البنى التركيبية" إلى اليوم، فما إن تستقيم نظرية وتستوي على سوقها، حتى  
تأتي نظرية لاحقة من صلبها تنتقدتها وتحوّرها. فقد ركز التوليديون في بداية أعمالهم على  
البنيات اللغوية، فلم يخرجوا عما قررته البنوية مع فهم مختلف للظاهرة اللغوية؛ فإذا ركّز  
البنويون على الجانب الفيزيائي في اللغة منطلقين من الوحدات الصغرى إلى الوحدات  
الكبرى، فإن التوليديين أولوا عناية فائقة بالمستويات القصوى في الكلام وتجسدها الجمل،  
معرضين نسبيا عن المستويات الدنيا مثل المستوى الفونولوجي والصرفي. وهذا يرجع  
إلى قناعة مفادها أن علم التراكيب قادر على فهم عمليات إنتاج اللغة وتفسيرها.<sup>(15)</sup>

فلم يول النحو التوليدي التحويلي أي اهتمام بالدلالة في بداياته الأولى؛ بل ركز  
على الجملة وبنياتها الأولية، وما يمكن أن تولده من جمل مقبولة نحويا وفق قياسات اللغة.  
ف«النحو التوليدي ينحو نحو التجريد، مما يستدعيه في بعض التطبيقات إلى اصطناع  
الجمل (...) وقد كان هذا من المآخذ على النظرية في أول مراحلها، مما استدعى العناية  
بالمكون الدلالي في المراحل اللاحقة، من خلال قواعد الإسقاط بالانساق مع المكوّن  
التركيبية»<sup>(16)</sup>. ومدار هذه الرؤية أن لكل عنصر لغوي مقومات دلالية، تتشكّل كنهه وتُبيّن

(14) سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي الزمن السردي التبيير، ص18.

(15) ينظر عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص145.

(16) عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب- مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب  
الجديد المتحدة، بنغازي-ليبيا، ط1، 2004، ص8،9.



مضمونه الأساسي، بصفته وحدة مستقلة متميزة عن باقي الوحدات. بيد أن الدلالة المقصودة-ها هنا- هي الدلالة المعجمية المتواضع عليها من لدن الجماعة اللغوية، وهي مركوزة في أذهانهم بالقوة. ولم يهتم النحو التوليدي التحويلي بدلالة التركيب إلا في إطار تحليلات نظرية الدلالة التفسيرية، حيث استطاعت هذه النظرية أن تُميّز بين كثير من التراكيب المستقيمة والمنحرفة. ومع ذلك ظل الخلل يزعزع تفسيرها لبعض التراكيب؛ لأن البنى العميقة لا تصلح لأغراض التمثيل الدلالي،<sup>(17)</sup> ولم تخرج هذه النظرية عن الوصف النحوي، وأما حديثها عن الدلالة فلم يغن علم التركيب سوى في التقريب بين الجمل المتشاكلة.

وحاول تلامذة شومسكي (Chomsky) إقامة نظرية جديدة تنطلق من الدلالة وتتأسس عليها، بغية تفسير أكثر منطقية، واصطلحوا عليها بالدلالة التوليدية. والجديد في هذه النظرية يتمثل في أن «اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية كما هي الحال عند شومسكي؛ بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي، ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحولات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية»<sup>(18)</sup>. ويرجع هذا التحول في المنهج إلى تحكيم المنطق في تفسير اللغة، فالإنسان يفكر قبل أن يتكلم، ويؤلف الدلالات في ذهنه ثم يُركبها على لسانه. والمنعم للنظر في تحليلات هذه النظرية، يلحظ تأثيرها بالمنطق سواء ما تعلق بالمصطلح أم بالمنهج من ذلك مفاهيم: المحمول، والموضوع، وعلاقات الاستلزام والتكافؤ.

لقد ركّز التوليديون -إذاً- على الجملة؛ مستنبطين العلاقات النحوية التي تحكمها، معرضين نسبياً عن الوحدات الصغرى التي تشكلها، متعرضين للدلالة اللغوية في المراحل المتأخرة. بيد أن المعنى الكلامي بقي مبعداً من الأبحاث التوليدية المختلفة والمتلاحقة، وهذا ما أثر سلباً على وضوح نتائجهم وشمولية تفسيرهم للجملة. وينتهي عادل فاخوري، بعد إفاضة في التطورات المختلفة للسانيات التوليدية، إلى أن الحديث عن الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع، يقتضي معرفة العلاقة بينها وبين مقصدية المتكلم والسياق الذي يتحدث فيه. وهذا الأمر لا يتأتى بالدلالات المفردة للألفاظ أو

(17) ينظر عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت، ط2،

1988، ص33 وما بعدها.

(18) المرجع نفسه، ص61.

مبادئ اللسانيات النظامية بين شروط التأسيس العلمي ومقتضيات التواصل اللغوي / إبراهيم بشار  
التركيب. (19) فالجملة قد تتوافق مع قواعد النحو وتنسجم مع معطيات الدلالة اللغوية،  
لكنها تكون غير مقبولة إذا ما استخدمت في مقام غير مناسب<sup>(20)</sup>؛ ووظيفة اللغة تتحقق  
بعوامل عدة منها اللغوية وكثير منها غير لغوية.

على الرغم مما أحدثه شومسكي (Chomsky) من صدى على الدرس اللساني  
المعاصر، حيث طبقت نظرياته في عدة مجالات منها حقل تعليمية اللغات وإنتاج الكلام  
والقياس والحاسوب، فإن تحليله كان ينقصه وصف شمولي للغة الطبيعية؛ إخضاع  
التركيب لقواعد شومسكي يحكم على موافقة الجملة للنظام فقط، أما الوظيفة التي يؤديها  
التركيب والسياق الذي قيل فيه فهما مغيبان تماما.

**خلاصة:** إن اللسانيات التوليدية التحويلية والمدارس اللسانية التي سبقتها لم تخرج عن  
الإطار العام، الذي حكم الدرس اللساني منذ دوسوسير (De.Saussure) إلى رواد الدلالة  
التوليدية. ويتمحور هذا الإطار في أن اللغة نظام من العلامات، يجب أن يُدرس في  
لسانيات اللغة لا لسانيات الكلام. ولعل ذلك ما جعل تلك المدارس «لا تولي النص [أو  
الخطاب أو الكلام عموماً] أدنى مكانة في أجهزتها النظرية، لاقتصارها على الجملة وما  
دونها، واعتبارها أقصى الوحدات اللغوية النظامية تجريداً». (21) وهذا ما صير نتائج  
اللسانيات دقيقة وعلمية، وأما الهنات التي أشرنا إليها فما هي إلا نقد طبعي، يفرضه  
المنهج العلمي، ويتماشى مع حركة التطور الفكري. فمختلف العلوم والمناهج التي برزت  
في الستينات وما بعدها لا تعتبر نفسها وليدة الأنحاء التوليدية أو نظرية في الجملة تمتد  
إلى ما هو أكبر منها ولكنها لسانيات متجاوزة .

---

(19) ينظر المرجع السابق، ص 83.

(20) ينظر شحدة فارح وغيره، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان،  
ط1، 2000، ص 198.

(21) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص 41.